(٢) المستوردات التي لا تخضع الى اية رسوم جمركية او اجازة استيراد وهي تشمل القمح والشعير من انتاج الضفة الشرقية ، التوابل ، الجوز وما شابهه مما هو مستورد من الدول العربية . (٣) البضائع التي تخضع للاجازة والرسوم الجمركية[٣١]. وفي نهاية ١٩٦٨ ذكرت الحكومة الاسرائيلية انها تلقت ٦٠٠ طلب للحصول على اجازات لهذا الغرض .

سمحت الحكومة الاردنية بالتجارة مع الضفة الغربية مع مقاطعة المنتجات الاسرائيلية . ولكن منذ ان بدأت اسرائيل بتزويد الضفة الغربية بالمواد الخام لصناعاتها اصبح من المتعذر على الحكومة الاردنية التأكد من منشأ البضائع الاتية الى منطقتها من الضفة ، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المصنعة . وقد ذكرت سلطات الاحتلال في خريف ١٩٦٨ ان الاردن قد بدأ في الحد من استيراد البضائع التي قد تكون مواد خامها آتية من اسرائيل بما في ذلك المنسوجات والشوكولاته والمشروبات الروحية والاحذية والمفروشات[٣٢]. واضطرت الحكومة العسكرية في الضفة المحتلة الى الحد مؤقتا من التجارة عبر النهر في كانون الاول ١٩٦٨ بعد ان تبين لها ان الانفجار الذي وقع في القدس في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٨ سببه مواد متفجرة دخلت الارض المحتلة سيارة تحمل لوحة اردنية . لذلك منعت السلطات الاسرائيلية جميع العربات من المرور عبر النهر لمدة ثلاثة اسابيع ، وفي شهر كانون الاول اقامت نقاط التفتيش على الطرقات بين مدن الضفة الغربية نفسها وبين الضفة واسرائيل ، وتشددت في منح التصاريح ، واخذت تعطيها الى السائقين شرط ان يتبعوا طريقا معينة لا يحيدون عنها مع اعتبار كل سائق مسؤولا عن اي صلة قد يكشفها التحقيق بين شاحنته واعمال المقاومة العربية . كذلك تشددت سلطات الاحتلال في تفتيش البضائع المارة عبر النهر بحيث كان المسؤولون الاسرائيليون يكسرون قوالب الجبن ويفتحون السيجار بحثا عن المواد التي يمكن ان تستخدمها المقاومة العربية . كما منعت مرور المعلبات وكافة الاوعية المجوفة بسبب تعذر تفتيشها بدقة . وبما ان مثل هذه الاوضاع المتأزمة تفيد روح المقاومة والتمرد لدى الشعب المحتل كانت سلطات الاحتلال تعمل جهدها على تجنبها كلما سنحت الفرصة . لذلك قامت في كانون الثاني ١٩٦٩ بتخفيف القيود التي فرضتها على سفر الافراد الا انه بعد انفجار قنبلة اخرى في القدس في ٢١ شباط اضطرت هذه السلطات الى العودة للتشدد من جديد باستثناء الحالات الضرورية جدا[٣٣]. اما فيما يتعلق بالاضرابات في الضفة الغربية والقدس فقد كان رد فعل سلطات الاحتلال عليها حادا جدا خاصة بالنسبة للاوساط التجارية. على سبيل المثال ، بعد اضراب استمر يوما واحدا في القدس في آب١٩٦٧ اغلقت السلطات الاسرائيلية خمسة حوانيت وشركة باصات لمدة اسبوعين[٣٤]. وكان خوف العرب من ان تستولي الشركات الاسرائيلية على اعمالهم بالاضافة الى القمع الذي وجهته اليهم القوات المسلحة الاسرائيلية يفسران الفشل الجزئي لاضرابات اليوم الواحد التي جرت في القدس في ٢١ آب و١٩ ايلول ١٩٦٧ . اما في نابلس فقد نجح اضراب ١٩ ايلول نجاحا كليا مما اضطر السلطات الاسرائيلية الى فرض حظر التجول الكامل والتهديد بجعل مدينة جنين ، بدلا من نابلس ، المركز التجاري للقطاع الشمالي من الضفة الغربية[٣٥]. وفي ايار ١٩٦٨ ادت احتجاجات سكان رام الله على الاستعراض العسكري الذي جرى في القدس ، بمناسبة عيد استقلال اسرائيل ، الى اجراءات مشابهة استمرت ثلاثة ايام . ومن الاجراءات التي لجأت اليها سلطات الاحتلال تحميل الغرف التجارية المحلية والبلديات مسؤولية منع المظاهرات والاضرابات واعمال المقاومة . كما ضغطت على التجار كي لا يشاركوا في الاضرابات عن طريق فرض عقوبات قاسية (السجن لمدة سنة او غرامة تساوي الف ليرة اسرائيلية) لمجرد اغلاق المتجر في يوم عمل عادي . اما اغلاق المتجر اثناء اعلان الاضراب فيعني عقوبة خمس سنوات في السجن او غرامة تساوي عشرة آلاف ليرة اسرائيلية[٣٦].

لم يقتصر دخول المواد الخام من اسرائيل الى الضفة الغربية على رفع تكاليف الانتاج وفتح الباب امام احتمالات اغراق سوق الضفة بالمنتجات الاسرائيلية بل تعدى ذلك الى تسبيب ارتفاع كبير في غلاء المعيشة مما اضطر سلطات الاحتلال الى رفع رواتب موظفي الضفة المحليين بنسبة ٢٠ بالمئة في ايلول ١٩٦٧ ، اضيف اليها زيادة بلغت ٨ بالمئة في تشرين الاول ١٩٦٨[٣٧]. ومع حلول شباط ١٩٦٨ كانت اسعار المواد الغذائية الاساسية ، باستثناء القمح ، قد تضاعفت . وما ان حل صيف ذلك العام الا وكانت الاسعار في الضفة الغربية